من اغتراب الإنسان إلى التحرر الإنساني:
كارل ماركس ونقد الدولة الرأسمالية

الدكتور: محمد لمعمر
دكتوراه الفلسفة من جامعة الحسن الثاني
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
المغرب

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تصور كارل ماركس لنشأة الدولة ونقده للدولة الرأسمالية، من خلال تحليل الأسس المادية والتاريخية التي تتحكم في تشكّل المؤسسات السياسية وتطورها. وتنطلق من المادية التاريخية والجدلية لفهم العلاقة بين أنماط الإنتاج والملكية الخاصة والصراع الطبقي، مع إبراز نقد ماركس للتصورات المثالية التي تفسر الدولة انطلاقًا من العقل المطلق أو العقد الاجتماعي. كما تبحث في طبيعة الدولة الرأسمالية ووظائفها السياسية والاقتصادية، وعلاقتها بمصالح الطبقة البرجوازية، مع التركيز على استغلال الطبقة العاملة، وإنتاج فائض القيمة، واغتراب الإنسان عن عمله ومنتوجه وذاته الإنسانية.

وتناقش الدراسة دور العلاقات الاقتصادية والمؤسسات السياسية والأيديولوجية في إعادة إنتاج الهيمنة الطبقية، وإسهام التناقضات الاجتماعية في تحولات التاريخ وانتقال المجتمعات بين أنماط الإنتاج. وتخلص إلى أن نقد ماركس للدولة الرأسمالية يرتبط بمشروع يروم تجاوز علاقات الاستغلال والاضطهاد، من خلال تغيير الشروط المادية للإنتاج وبناء مجتمع خالٍ من الانقسامات الطبقية. كما تؤكّد راهنية هذا النقد في ظل تحولات العولمة واستمرار التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وما تطرحه من تحديات أمام تحقيق العدالة الاجتماعية والتحرر الإنساني.

الكلمات المفتاحية: الدولة الرأسمالية، المادية التاريخية، المادية الجدلية، الصراع الطبقي، فائض القيمة، اغتراب العامل.

Abstract:

This study examines Karl Marx's conception of the origins of the state and his critique of the capitalist state by analyzing the material and historical foundations that shape political institutions and determine their development. It draws on historical and dialectical materialism to explore the relationship between modes of production, private property, and class struggle, while highlighting Marx's critique of idealist interpretations that explain the state in terms of absolute reason or social contract theory. The study also investigates the political and economic functions of the capitalist state and its relationship with the interests of the bourgeoisie, focusing on the exploitation of the working class, the production of surplus value, and the alienation of human beings from their labor, its products, and their own human essence. Furthermore, it examines the role of economic relations, political institutions, and ideology in reproducing class domination, as well as the contribution of social contradictions to historical transformations and the transition between different modes of production. The study concludes that Marx's critique of the capitalist state is part of a broader project aimed at overcoming relations of exploitation and oppression by transforming the material conditions of production and establishing a classless society. It also emphasizes the continuing relevance of Marx's critique in the context of globalization, persistent economic and social inequalities, and the challenges these developments pose to the achievement of social justice and human emancipation.

Keywords: capitalist state, historical materialism, dialectical materialism, class struggle, surplus value, alienation of labor.

مقدمة:

يحتل نقد الدولة الرأسمالية مكانة مركزية في المشروع الفلسفي والسياسي لكارل ماركس، بالنظر إلى ارتباطه بتحليل الشروط المادية التي تنتظم داخلها حياة الإنسان، وتتحدد من خلالها طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فقد أفضى تطور الحداثة السياسية والحقوقية إلى إقرار مجموعة من الحقوق والحريات المدنية والسياسية، غير أن ترسيخها على مستوى التشريع والمؤسسات لم يفض بالضرورة إلى تجاوز التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، أو وضع حد لأشكال الاستغلال التي يعانيها الإنسان العامل. ففي ظل النظام الرأسمالي، تتداخل علاقات السلطة بالملكية ووسائل الإنتاج، وتغدو الثروة الاقتصادية مصدرًا للنفوذ السياسي، الأمر الذي يطرح إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع والطبقات الاجتماعية، وحدود قدرة المؤسسات السياسية على تحقيق العدالة والمساواة وصون الكرامة الإنسانية.

ينطلق ماركس في تحليله للدولة من تصور مادي للتاريخ، يجعل فهم الظواهر السياسية والاجتماعية مرتبطًا بشروط إنتاج الحياة المادية، وبطبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع. فالدولة، لا تمثل كيانًا مستقلًا عن الشروط التاريخية والاجتماعية التي أفرزتها، ولا يمكن تفسير نشأتها بالاستناد إلى تصورات تجعلها تجسيدًا للعقل المطلق، كما هو الشأن عند هيغل، أو ثمرة اتفاق افتراضي بين أفراد عاشوا في حالة طبيعية، كما نجد لدى عدد من فلاسفة العقد الاجتماعي. يتعلق الأمر بمؤسسة تاريخية ارتبط ظهورها بتحولات المجتمع، وتطور قوى الإنتاج، ونشأة الملكية الخاصة، وانقسام المجتمع إلى طبقات تتعارض مصالحها الاقتصادية والاجتماعية. لهذا، يقتضي فهم الدولة العودة إلى الأسس المادية التي أنتجتها، وتحليل علاقاتها بالبنية الاقتصادية وبالصراعات الطبقية التي تطبع حركة التاريخ.

تتخذ هذه الأطروحة بعدًا نقديًا واضحًا عند الانتقال إلى دراسة الدولة الرأسمالية، التي يربط ماركس بنيتها السياسية بطبيعة النظام الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتراكم رأس المال. فالدولة، في المجتمع البرجوازي، تؤدي وظائف تتصل بحماية الشروط القانونية والسياسية لاستمرار النظام الرأسمالي، وصيانة المصالح المرتبطة بالطبقة المالكة، الأمر الذي يضع حيادها المعلن موضع مساءلة فلسفية وسياسية. ويتعزز هذا النقد من خلال تحليل علاقات الإنتاج، وتقسيم العمل، والصراع الطبقي، وفائض القيمة، واغتراب العامل عن عمله ومنتوجه وذاته الإنسانية.

فالعمل الذي يمثل شرطًا أساسًا لتحقيق الوجود الإنساني وتطوير القدرات البشرية يتحول، في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية، إلى مجال لاستغلال قوة العمل وتعظيم الربح، فيما تتسع المسافة بين المنتجين ووسائل إنتاجهم، وتترسخ التفاوتات بين الطبقات الاجتماعية. وهكذا، يرتبط نقد الدولة الرأسمالية بنقد البنية الاقتصادية والاجتماعية التي تستند إليها، وبالكشف عن التناقضات التي تحكم علاقات السلطة والثروة والعمل.

ويكتمل هذا التحليل من خلال استحضار تصور فريدريك إنجلز لنشأة الدولة وتطورها، حيث ترتبط الدولة بانقسام المجتمع إلى طبقات متعارضة المصالح، وبالحاجة إلى تنظيم الصراعات الناشئة عن هذا الانقسام. ويتيح هذا التصوّر فهم الدولة باعتبارها نتاجًا لتطور تاريخي محدد، تتغير وظائفها وأشكالها تبعًا لتحولات أنماط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية. وبذلك، تكتسب المادية التاريخية والمادية الجدلية أهميتهما في تفسير انتقال المجتمعات من نمط إنتاج إلى آخر، وفي تحليل التناقضات التي تنشأ بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وما يترتب عليها من تحولات في البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فالتاريخ، وفق التصور الماركسي، مجال للصراعات والتناقضات التي تسهم في تغيير أنظمة المجتمع، وتفتح إمكانات لتجاوز علاقات الاستغلال القائمة. ويقود هذا التصور إلى مساءلة مستقبل الدولة في ضوء التحول الاجتماعي المنشود، وإمكان تجاوز الشروط الطبقية التي تمنحها وظائفها السياسية الراهنة، وصولًا إلى أفق المجتمع الشيوعي الذي يتطلع إليه الفكر الماركسي.

وتتجدد أهمية هذا النقد في ظل التحولات التي يعرفها العالم المعاصر، حيث تتخذ علاقات الإنتاج الرأسمالية أشكالًا متحولة، وتتسع حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية، وتتداخل المصالح الاقتصادية مع آليات التأثير السياسي والأيديولوجي. فقد أفضت العولمة إلى إعادة

تشكيل العلاقات بين الدولة والسوق والمجتمع، وطرحت أسئلة جديدة حول العدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروة، وحقوق العمال، وحدود تدخل المؤسسات السياسية في تنظيم الحياة الاقتصادية. كما أفرزت تحولات في أنماط العمل والإنتاج والاستهلاك، وأعادت إلى الواجهة قضايا الاغتراب والاستغلال والهيمنة، بما يجعل مفاهيم ماركس أدوات تحليلية مهمة لفهم التناقضات التي تنتظم داخل المجتمعات الرأسمالية. ولا تتحدد قيمة هذا الفكر في استعادة أطروحاته ضمن شروط تاريخية مغايرة، وإنما في اختبار قدرتها على تفسير التحولات الراهنة، ومساءلة الأسس التي تنتج التفاوتات الاجتماعية وتعيد إنتاجها.

انطلاقًا من هذه المرتكزات، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تصور كارل ماركس لنشأة الدولة، وبيان علاقته بالظروف المادية وأنماط الإنتاج والتحولات التاريخية التي عرفتها المجتمعات البشرية، مع التركيز على نقده للدولة الرأسمالية، وأسسها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. كما تروم الوقوف عند طبيعة العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية، ودور الملكية الخاصة والصراع الطبقي في تحديد وظائف المؤسسة السياسية، فضلًا عن دراسة مظاهر اغتراب العامل وآليات الاستغلال التي تنتجها علاقات الإنتاج الرأسمالية. ويقتضي تحقيق هذه الغايات استحضار المفاهيم الأساسية للفكر الماركسي، وفي مقدمتها المادية التاريخية، والمادية الجدلية، وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وفائض القيمة، والصراع الطبقي، والبنية التحتية والبنية الفوقية، مع بيان الروابط النظرية التي تجمع بينها.

وعليه، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الآتي: **كيف يفسر كارل ماركس نشأة الدولة في ضوء الشروط المادية والتحولات التاريخية للمجتمع، وعلى أي أسس يقوم نقده للدولة الرأسمالية بوصفها مؤسسة مرتبطة بعلاقات الإنتاج والصراع الطبقي؟** وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة أخرى تتعلق بالأصول الاجتماعية والاقتصادية لنشأة الدولة، وطبيعة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، والوظائف الطبقية التي تؤديها الدولة الرأسمالية، وآليات الاستغلال والاغتراب التي تميز علاقات الإنتاج داخلها، فضلًا عن إمكان تجاوز التناقضات التي تحكم النظام الرأسمالي في ضوء التصور الماركسي للتحول التاريخي والانتقال نحو مجتمع خالٍ من الانقسامات الطبقية.

ولمعالجة هذه الإشكالية، تنتظم الدراسة في محورين متكاملين: يتناول المحور الأول **الماركسية وأصل الدولة**، من خلال تحليل العلاقة بين الإنسان والإنتاج، وبيان أثر الظروف المادية والتحولات الاقتصادية في نشأة الدولة وتطورها؛ بينما يخصص المحور الثاني لـ **نقد ماركس للدولة الرأسمالية**، بالتركيز على مظاهر اغتراب الإنسان العامل، وآليات الاستغلال وفائض القيمة، وطبيعة البناء السياسي والمؤسساتي للدولة البرجوازية. ويسمح هذا التقسيم بربط التحليل التاريخي لنشأة الدولة بالنقد الماركسي لبنيتها الرأسمالية، وإبراز وحدة المشروع الفكري الذي يصل بين تفسير الواقع الاجتماعي ومساءلة علاقات الهيمنة والاستغلال القائمة داخله.

المحور الأول: الماركسية وأصل الدولة

1- الإنسان بين العقلانية والإنتاجية

ينطلق ماركس في تحليله للدولة من مركزية الاقتصاد في بنية الدولة الحديثة وتشكّل المجتمع، حيث تمثل العلاقات الاقتصادية أساسًا لفهم التنظيم الاجتماعي والسياسي وتفسير تحولات التاريخ. فمن الصعب فهم طبيعة المجتمع والدولة بمعزل عن شروط الإنتاج والملكية وتوزيع الثروة، وما ينشأ عنها من علاقات اجتماعية بين الطبقات. ويقتضي تحليل الاقتصاد، من الناحية النظرية والمنهجية، دراسة العناصر المتحكمة في بنية المجتمع، والعوامل المؤثرة في تطوره الكمي والكيفي، مع الاهتمام بنمط الإنتاج السائد وما يترتب عليه من علاقات ومصالح وتناقضات طبقية. فالاقتصاد، وفق التصور الماركسي، يؤدي دورا محوريا في حركة المجتمع والدولة والتاريخ، وتنبع أهميته من طبيعة الروابط القائمة بين علاقات الإنتاج والبنية السياسية والاجتماعية. ومن ثم، فإن فهم الأسس الاقتصادية يتيح مدخلًا أساسًا لتفسير نشأة الدولة ووظائفها، وتحليل شروط الحياة الإنسانية في إطارها التاريخي والاجتماعي[1].

1 روزنتال ويودين، *الموسوعة الفلسفية*، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، 1981، ص، 467.

يرى ليو شتراوس وجوزيف كروبسي أن تحليل ما ركس للاقتصاد الرأسمالي ينصب على تفكيك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج التفاوت والاستغلال، مع الاهتمام بطبيعة العمل وقيمته وآثاره في ذاتية العامل. فالعمل يمثل مدخلا أساسا لفهم آليات الإنتاج وتحولاته التاريخية، بدءا من الأنماط البدائية وصولا إلى النظام الرأسمالي، مرورا بمختلف أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. وتتحدد أهمية المادية التاريخية، من خلال دراستها للشروط المادية التي تحكم انتقال المجتمعات من نمط إنتاج إلى آخر، وما يصاحب ذلك من تحولات في العلاقات الاجتماعية وبنية السلطة. ويترتب على هذا التصور أن دراسة المجتمع والدولة في الفكر السياسي الما ركسي تنطلق من الإنسان الواقعي، المتجذر في شروطه المادية والاجتماعية والتاريخية، بعيدا عن التصورات التجريدية التي تفصل الإنسان عن علاقاته الفعلية بالعالم. فاهتمام ما ركس ينصب على الإنسان الموجود في قلب العلاقات الإنتاجية والاجتماعية، وعلى الشروط التي تسهم في تشكيل وعيه وتحديد موقعه داخل المجتمع. وينطبق الأمر نفسه على الدولة، حيث يتجه التحليل الما ركسي إلى دراسة الظروف المادية والتاريخية التي أسهمت في نشأتها وتحدد وظائفها، عوض الانطلاق من نموذج مثالي للدولة المنشودة أو من تصورات افتراضية حول الإنسان في الحالة الطبيعية، كما نجد لدى بعض فلاسفة الأنوار. يتعلق الأمر، بتحليل سياسي واقعي يستند إلى حركة التاريخ وتناقضاته، ويتتبع تفاعل الإنسان مع محيطه الاجتماعي من خلال **الممارسة العملية (Praxis)**، التي تتداخل فيها أفعال البشر مع الشروط المادية التي يعيشون ضمنها ويسهمون في تغييرها[2].

يخالف ما ركس التصور الهيغلي للدولة، الذي يمنحها قيمة وغاية في ذاتها، ويرى فيها أكثر من مجرد وسيلة لتحقيق غايات خارجية عنها. فالدولة، حسب هيغل، تمثل روح الأمة وإرادتها ووعيها، وتجسد العقل المطلق في التاريخ[3]. ويمتد نقد ما ركس إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين افترضوا حالة سابقة على نشأة المجتمع السياسي، اصطلحوا على تسميتها "الحالة الطبيعية"، مع اختلافهم في تحديد خصائصها وتوصيفها، وفي النظر إليها بوصفها حالة من الخير والهدوء والسعادة، أو مجالا للصراع والحرب، كما في تصور هوبز القائم على حرب الكل ضد الكل.

في مقابل هذه التصورات، ينطلق ما ركس من تحليل الشروط الواقعية والمادية التي تحكم حياة الإنسان وتفسر نشأة الدولة وتطورها، بعيدا عن الافتراضات المجردة حول أصل المجتمع السياسي. فالإنسان، منذ المراحل الأولى لحياته الاجتماعية، سعى إلى إنتاج الأشياء، وإنجاز الأعمال الضرورية لتلبية حاجاته، مستعينا بأدوات بسيطة تساعده على تأمين شروط بقائه والمحافظة على وجوده. ومع تزايد السكان وتنامي الحاجات، ازدادت أهمية الإنتاج والعمل في تنظيم الحياة الاجتماعية، وتطورت أشكال التعاون وتقسيم العمل والعلاقات الناشئة عنهما. ومن خلال هذه العملية التاريخية، تميز النشاط الإنساني عن أنماط عيش الكائنات الأخرى، وأصبح الإنتاج عنصرا أساسيا في تشكيل المجتمع وتحولاته.

وتكمن أهمية هذا التصور في أن العمل والإنتاج يحتلان مكانة مركزية في فهم نشأة المجتمع وتطوره، كما يتيحان مدخلا لتحليل الشروط التاريخية والمادية التي أفضت إلى ظهور الدولة. فالوجود الاجتماعي، وفق المنظور الما ركسي، يتحدد انطلاقا من الكيفية التي ينتج بها البشر شروط حياتهم، ومن العلاقات التي تنشأ بينهم أثناء عملية الإنتاج. ومن ثم، يحتل الوعي والعقل دورا مرتبطا بهذه الشروط المادية والاجتماعية، ولا يمكن فهمهما بمعزل عنها[4].

يمكن القول إن الإنسان كائن منتج، وإن إنتاجه يختلف عن الإنتاج الحيواني من حيث ارتباطه بالقصد والوعي والقدرة على توجيه النشاط نحو تحقيق غايات محددة. غير أن هذا النشاط، تبعًا للقراءة الما ركسية، يجري ضمن ضرورات وشروط مادية تؤثر في أشكاله

2 روزنتال ويودين، *الموسوعة الفلسفية*، المرجع نفسه، ص، 468.

3 فريديريك هيغل، أصول فلسفة الحق، ترجمة، إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، د ط، القاهرة، ص. 497 – 498. (بتصرف).

4 ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، *تاريخ الفلسفة السياسية*، الجزء الثاني: *من جون لوك إلى مارتن هايدغر*، ترجمة محمود سيد أحمد، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص، 468.

وغاياته، وتجعل الإنتاج عنصرا أساسًا في تميّز الوجود الإنساني. وكان بإمكان ماركس أن ينطلق من العقلانية أولا، ثم ينتقل إلى الإنتاجية، أي أن ينظر إلى الإنسان من زاوية العقل باعتباره أداة للإنتاج، قبل الاهتمام بالمنتوج بوصفه نتيجة للنشاط العقلي والعملي.

غير أن هذا الترتيب قد يفضي إلى تقديم الوعي والعقل على الشروط المادية التي تؤطر الحياة الإنسانية، وهو ما يتعارض مع المنهج المادي الجدلي الذي اعتمده ماركس في تفسير المجتمع والتاريخ. لذلك منح العمل والإنتاج أولوية في تحليل الوجود الاجتماعي، انطلاقا من أن سعي الإنسان إلى تلبية حاجاته الضرورية و تأمين شروط بقائه هو ما يدفعه إلى ممارسة النشاط الإنتاجي، ضمن علاقات مادية واجتماعية محددة، تتشكل في إطارها أشكال الوعي والتفكير. ويتصل هذا التصور بتحليل ماركس لنشأة الدولة ووظائفها، وبالعلاقة التي تربط المؤسسات السياسية بالمصالح الطبقية السائدة. وفي هذا الصدد، يقول ماركس وإنجلز: "لما كانت الدولة هي الشكل الذي يتمكن عن طريقه أفراد طبقة مسيطرة من ترجيح كفة مصالحهم المشتركة والذي يتلخص فيه كل المجتمع البرجوازي لعصر من العصور، فإن كل المؤسسات المشتركة تمر من خلال وساطة الدولة وتتلقى شكلا سياسيا، ومن هنا كان الوهم القائل، أن القانون يقوم على إرادة، والأنكى من ذلك على إرادة حرة منفصلة عن أساسها العيني"[5].

يفيد هذا الكلام أن الدولة لا تنفصل عن الشروط المادية التي تتحدد في إطارها المصالح الطبقية، وأن القانون لا يمكن فهمه بوصفه تعبيرًا عن إرادة مجردة ومستقلة عن الواقع الاجتماعي، فهو يرتبط بالبنية المادية للمجتمع وبالعلاقات التي تنظم الإنتاج وتوزيع المصالح.

وانطلاقًا من ذلك، يمكن القول إن ضغط الحاجات المادية يدفع الإنسان إلى تطوير وسائل العمل وتنظيم الإنتاج، فتتشكل علاقات اجتماعية تتجاوز الاستجابة المباشرة لمتطلبات البقاء، وتؤثر في أنماط التفكير والوعي والتنظيم السياسي. فالاقتصاد، بكونه مجالا لإنتاج شروط الحياة وإعادة إنتاجها، يؤدي دورا أساسا في تشكل العلاقات السياسية وظهور الدولة وتغير وظائفها. ومع تحول أنماط الإنتاج وتبدل العلاقات الطبقية، تتغير أشكال التنظيم السياسي، فتظهر مؤسسات جديدة وتتراجع أخرى، ضمن حركة تاريخية تتداخل فيها الشروط المادية والصراعات الاجتماعية. وهكذا، يغدو فهم نشأة الدولة وتحولاتها رهينا بتحليل البنية الاقتصادية والاجتماعية التي تمنحها أساسها التاريخي وتحدد طبيعة وظائفها.

2- الظروف المادية ونشأة الدولة

لا يمكن تفسير نشأة الدولة في الفكر السياسي الماركسي انطلاقا من نظرية الحق الإلهي أو التفويض، كما لا يمكن ردها إلى نظرية العقد الاجتماعي؛ فهذه التصورات تنطلق من أسس تفسيرية تختلف عن المنهج المادي التاريخي الذي اعتمده ماركس في تحليل المجتمع والدولة. فبدلا من البحث عن أصل الدولة في إرادة إلهية أو اتفاق افتراضي بين الأفراد، يتجه التحليل الماركسي إلى دراسة الشروط المادية والتاريخية التي أفضت إلى نشأتها، مع الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تشكيل بنيتها وتحديد وظائفها.

لقد أدت التحولات التي عرفتها أنماط الإنتاج، من المجتمعات البدائية إلى الإقطاعية ثم الرأسمالية، إلى تغير العلاقات الاجتماعية وظهور انقسامات وتناقضات بين الفئات والطبقات. ومع اتّساع هذه الانقسامات، برزت الحاجة إلى سلطة سياسية تتولى تنظيم المجتمع، وتفرض قواعد ملزمة على أفراده، وتدير التناقضات الناشئة عن المصالح المتعارضة. غير أن الدولة، وفق التحليل الماركسي، لا تؤدي وظيفة تنظيمية محايدة فحسب، بل ترتبط كذلك بعلاقات السيطرة الطبقية وبالتحكم في وسائل الإنتاج.

وهكذا، يغدو ظهور السلطة السياسية مفهوما في ضوء الشروط المادية التي أفرزت الانقسام الطبقي، والوظائف التي تضطلع بها الدولة في المحافظة على علاقات الإنتاج القائمة. وفي هذا الصدد، يورد ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، في معرض تحليلهما موقف ماركس من الدولة، ما يلي: "أن سلطة الدولة هي بصورة دقيقة الفاعلية التي اخترعتها القلة الظالمة لكي تتحكم في سلوك الكثرة. إن الدولة هي

5 كارل ماركس وفريديريك انجلز، الأيديولوجيا الألمانية، ترجمة، جورج طرابيشي، دار دمشق للطباعة والنشر، ط2، 1966، ص، 70.

أداة القهر الطبقي، جعلها تقسيم المجتمع أمرا ضروريا، يوجدها بدورها، التحكّم الخاص في وسائل الإنتاج، وغني عن البيان، أن الحكومة لا تظهر بهذه الصورة لجمهور الناس، ويقر ما ركس أن الطبقات تشترك في تدعيم الحكومة باحترامها، واحترام سلطة قهرها، بيد أن ذلك يعني سوى أن الناس بسبب قصور ظروفهم المادية مستعدون ومجبرون على أن ينصبوا على أنفسهم طاغيتهم الخاص، مخلوقهم الخاص الذي لا بد، كما يفعل، أن يؤكد نفسه ضدهم"[6].

تُفيد هذه المقاربة أن الدولة، في التصور الما ركسي، ترتبط بالانقسامات الطبقية التي تميز المجتمع، وتؤدي وظيفة تتصل بإعادة إنتاج علاقات السيطرة القائمة على التفاوت في امتلاك وسائل الإنتاج. فالسلطة السياسية لا تنشأ خارج المجتمع أو بمعزل عن تناقضاته، وإنما تتبلور ضمن شروطه المادية والتاريخية، وتكتسب قوتها من العلاقات الاجتماعية التي تمنحها أسباب الوجود والاستمرار. كما أن احترام الأفراد لسلطة الدولة وخضوعهم لقواعدها لا يمكن فصلهما عن الظروف التي تحدد مواقعهم الاجتماعية وإمكانات فعلهم. ومن ثم، فإن تحليل نشأة الدولة ووظائفها يقتضي تجاوز التصورات المجردة إلى دراسة البنية الاقتصادية والصراع الطبقي، باعتبارهما مدخلا أساسيا لفهم طبيعة السلطة السياسية وتحولاتها التاريخية.

إن ظهور الدولة، وفق الفهم الما ركسي، يرتبط بالتطور التاريخي للمجتمع والتحولات التي طرأت على بنيته الاقتصادية والاجتماعية. فهي تعبير عن طبيعة نمط الإنتاج السائد، وعن العلاقات الاجتماعية التي تتشكل في إطاره. ويحتل الإنتاج الاقتصادي مكانة أساسية في تفسير نشأة الدولة، بالنظر إلى ارتباطه بتطور القوى المنتجة، وظهور الملكية الخاصة، وما ترتب على ذلك من انقسام المجتمع إلى طبقتين متعارضتين: طبقة تمتلك وسائل الإنتاج وتتحكم فيها، وطبقة محرومة من امتلاكها، تضطر إلى تقديم قوة عملها لتأمين شروط عيشها.

ومنه، لا ينظر ما ركس إلى الدولة باعتبارها مؤسسة أزلية أو ظاهرة طبيعية ملازمة للوجود الإنساني، وإنما بوصفها نتاجا لشروط تاريخية واجتماعية محددة. وفي هذا السياق، يرد في أحد النصوص: "لم تكن الدولة موجودة دائمًا. فلم يكن هناك في المجتمع البدائي شيء إسمه الدولة، بالطبع، كانت هناك وظائف اجتماعية محددة، لكن، هذه الوظائف كان يقوم بها أناس اختارهم جميع أفراد المجتمع، وكان يحق للمجتمع الاستغناء عنهم في أيّة لحظة، وتعيين أخرين محلهم، وكانت العلاقات بين الناس تضبط في تلك الزمان السحيقة بقوة الرأي العام"[7].

لقد عرفت المجتمعات البدائية أشكالا من التنظيم الاجتماعي وتدبير الشؤون المشتركة، من دون الحاجة إلى جهاز دولة مستقل يحتكر وسائل الإكراه ويفرض سلطته على أفراد المجتمع. فقد اعتمد الناس على أدوات إنتاج بسيطة لتلبية حاجاتهم الضرورية، وكانت الملكية ذات طابع جماعي، في ظل غياب الانقسامات الطبقية التي تقوم على التفاوت في امتلاك وسائل الإنتاج. كما اضطلعت الجماعة بتنظيم شؤونها وتدبير علاقاتها بواسطة أعراف مشتركة وقواعد اجتماعية تحظى بقبول أفرادها. وارتبط غياب الدولة بطبيعة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع البدائي، حيث لم تكن التناقضات الطبقية قد بلغت مستوى يستدعي نشوء جهاز سياسي منفصل عن الجماعة، يتولى حماية مصالح طبقة على حساب أخرى.

ومع تطور القوى المنتجة وتحسن وسائل العمل، ظهرت تحولات عميقة في تنظيم الإنتاج وتوزيع موارده، وأخذ فائض الإنتاج يكتسب أهمية متزايدة، الأمر الذي أتاح إمكان استئثار بعض الأفراد أو الجماعات بجزء من الثروة المنتجة. وأسهمت هذه التحولات في بروز الملكية الخاصة وتنامي التفاوتات الاجتماعية، ثم انقسام المجتمع إلى طبقات تتباين مصالحها ومواقعها داخل علاقات الإنتاج. ولهذا، يرد في النص الذي تستند إليه الدراسة: "استمرار تطور القوى المنتجة، أدى إلى تحلل المجتمع البدائي، ظهرت الملكية الخاصة مصحوبة بالطبقتين– العبيد

6 ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص، 475.

7 إيفانا سييف، أسس المعارف الفلسفية، ترجمة، دار التقدم، موسكو، (د.ط)، 1979، ص، 289 – 992.

وملاك العبيد – وأصبحت هناك ضرورة لحماية الملكية الخاصة، وحماية حكم وأمن ملاكها، وهذا، أدى إلى ظهور الدولة، وصاحب نشوئها وعملية تطويرها صراع طبقي عنيف، فالدولة هي نتاج المجتمع الطبقي"[8].

وتبرز أهمية هذا التحول في ارتباط نشأة الدولة بالتغيرات التي مست أسس الحياة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. فظهور الملكية الخاصة، وما صاحبها من انقسام طبقي، أفضى إلى بروز مصالح متعارضة، وأوجد شروطا تاريخية لقيام سلطة سياسية تتولى حماية النظام الاجتماعي القائم. ووفق القراءة الماركسية، لا تنفصل هذه السلطة عن العلاقات الاقتصادية التي نشأت في ظلها، كما لا يمكن فهم وظائفها بمعزل عن الصراعات التي أفرزتها الملكية الخاصة والتفاوت في امتلاك وسائل الإنتاج. وهكذا، ترتبط نشأة الدولة بتحول المجتمع من تنظيم مشاعي تغيب فيه الانقسامات الطبقية الراسخة إلى مجتمع تتعارض فيه المصالح وتبرز فيه الحاجة إلى جهاز سياسي قادر على فرض النظام وحماية علاقات الملكية القائمة.

وقد أفضى تطور المجتمع الطبقي إلى تعاقب أنماط إنتاج مختلفة، من النظام العبودي إلى الإقطاعي ثم الرأسمالي، مع احتفاظ هذه الأنماط، على اختلاف خصائصها التاريخية، بعلاقات غير متكافئة في امتلاك وسائل الإنتاج والتحكم فيها. ففي كل مرحلة، استأثرت فئات اجتماعية بوسائل الإنتاج والثروة، في حين اعتمدت فئات أخرى على تقديم عملها ضمن علاقات إنتاج تحددها موازين القوة السائدة. وفي وصف هذه العلاقة، يقول ليو شتراوس وجوزيف كروبسي: "كل أساليب الإنتاج التاريخية لها خاصية واحدة بوجه عام، وتؤثر هذه الخاصية بدورها في كل المجتمعات المناظرة، لأن كل الناس يشتركون في التحكّم في وسائل الإنتاج، ولكن، في كل عصر يكون البعض ملاكا، بينما الكثرة تعطي نفسها، أعني تعطي قدرتها للعمل، (...) لقد حرمت الجماهير من الفرصة لكي يصبحوا أحرارًا، وأناسا محترمي الذات، لأنها أجبرت باستمرار على أن تكون في وضع التابعين الأذلاء – أعني العبيد، الأرقاء، البروليتارية – الذين يخضعون على الرغم من أنهم مواطنون عاديون، أو رعايا مثلهم، أو يحرموهم بصورة تعسفية من العيش عن طريق قطع ارتباطهم بوسائل الإنتاج"[9].

ويعكس هذا التحليل مركزية الملكية وعلاقات الإنتاج في تفسير أشكال التفاوت والاستغلال التي طبعت المجتمعات الطبقية. فحرمان فئات واسعة من امتلاك وسائل الإنتاج جعلها خاضعة لشروط اقتصادية واجتماعية تحد من استقلالها، وتدفعها إلى العمل ضمن علاقات لا تتحكم في قواعدها ومردودها.

وقد اتخذ هذا الاستغلال صورا مختلفة بحسب طبيعة كل نظام تاريخي؛ ففي المجتمع العبودي ارتبط بامتلاك العبيد وتسخير عملهم، وفي المجتمع الإقطاعي تجسد في إخضاع الفلاحين لعلاقات التبعية، بينما اتخذ في المجتمع الرأسمالي صورة استغلال قوة العمل ضمن علاقات الإنتاج القائمة على الملكية الخاصة لرأس المال. وعلى الرغم من اختلاف هذه الأنماط، فإن تحليلها يبرز أثر التفاوت في امتلاك وسائل الإنتاج في تشكيل البنية الطبقية وتحديد مواقع الأفراد داخل المجتمع.

يتضح من التصور الماركسي، ولا سِيَّما لدى فريديريك إنجلز، أن الدولة ليست نظاما طبيعيا ملازما للوجود الإنساني، وإنما هي نتاج المجتمع في مرحلة معينة من تطوره التاريخي، ونتيجة للتناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية التي تنشأ داخله. فقد أدى انقسام المجتمع إلى طبقات متعارضة المصالح إلى بروز الحاجة إلى سلطة سياسية تتولى ضبط العلاقات الاجتماعية والحيلولة دون تفاقم الصراعات التي تهدد تماسك المجتمع. وهكذا، نشأت الدولة من داخل المجتمع نفسه، غير أن هذه السلطة التي يُفترض أن تضطلع بتنظيم الحياة المشتركة وحفظ النظام، سرعان ما ارتبطت بموازين القوة الاقتصادية والسياسية السائدة. فهي، وإن بدت في الظاهر سلطة تعلو على المصالح المتعارضة، تؤدي في الواقع وظيفة ترتبط بحماية مصالح الطبقة المهيمنة اقتصاديا وسياسيا، وتكريس شروط استمرار سيطرتها على الطبقات الأخرى.

8 إيفانا سييف، أسس المعارف الفلسفية، المرجع نفسه، ص، 299.

9 ليو شتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص، 472.

ومن ثم، لا تمثل الدولة، في التحليل الماركسي، نقطة توازن محايدة بين المصالح الاجتماعية المختلفة، بقدر ما ترتبط بالبنية الطبقية للمجتمع، وتؤدي دورا في إعادة إنتاج علاقات الاستغلال والهيمنة. وفي هذا الصدد، يقول إنجلز: "ليست الدولة إذن سلطة مفروضة من الخارج على المجتمع، وليست كذلك هي واقع الفكرة الأخلاقية أو صورة وواقع العقل كما يدعي هيغل. إنها بالأحرى نتاج المجتمع في مرحلة معينة من تطوره، إنها شاهدة على أن هذا المجتمع يتخبط في تناقض مع ذاته (...) لأنه منقسم إلى تعارضات لا يمكن المصالحة والتوفيق بينها (...) بما أن الدولة تولدت عن الحاجة إلى فرملة التعارضات القائمة بين الطبقات، وبما أنها تولدت في قلب هذا الصراع، فإنها في الأغلب الأعم، دولة الطبقة الأقوى أي التي تسود وتسيطر اقتصاديا"[10].

يؤكد هذا المقتطف أن الدولة، حسب إنجلز، تنشأ في ظل شروط تاريخية محددة، عندما تبلغ التناقضات الاجتماعية مستوى يستدعي ظهور سلطة سياسية تتولى ضبط الصراع بين الطبقات. غير أن هذه السلطة لا تقف على مسافة واحدة من المصالح المتعارضة، إنها تميل إلى خدمة الطبقة التي تمتلك القوة الاقتصادية وتفرض هيمنتها على المجتمع. فالدولة، بهذا المعنى، ليست كيانا مستقلا عن العلاقات الاجتماعية التي أفرزتها، وإنما ترتبط ببنية الإنتاج والملكية والصراع الطبقي.

ويترتب على ذلك أن وجودها ليس أبديا أو ضروريا في جميع أشكال التنظيم الاجتماعي؛ فهي ترتبط تاريخيا بالمجتمع المنقسم إلى طبقات، ومن ثم يظل تجاوزها ممكنا، وفق التصور الماركسي، إذا زالت الشروط الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت وجودها ضروريا. ويتصور إنجلز أن إعادة تنظيم الإنتاج على أساس التشارك الحر والمتساوي بين المنتجين ستفضي إلى انتفاء الحاجة إلى جهاز الدولة بصورته القائمة، معبرا عن ذلك بقوله: "فعندما يعيد المجتمع تنظيم إنتاجه الاقتصادي على أساس التشارك الحر والمتساوي بين المنتجين، فإن ماكينة الدولة ستؤول إلى الموقع الذي سيصبح منذ الآن هو موضعها أي متحف الأثريات بجانب العجلة والفأس البرونزي"[11].

يحيل هذا التصور إلى أطروحة أساسية في الفكر الماركسي، مفادها أن الدولة ظاهرة تاريخية تتحدد وظائفها وشروط استمرارها بطبيعة المجتمع الذي تنشأ فيه. فإذا كانت الانقسامات الطبقية والتناقضات الناجمة عن الملكية الخاصة قد أسهمت في نشأتها، فإن تجاوز هذه الانقسامات يفتح المجال أمام تراجع وظيفتها السياسية والإكراهية. ويتطلب هذا التحول إعادة بناء علاقات الإنتاج وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية على أسس تتيح للمنتجين تدبير شؤونهم المشتركة وفق مبادئ التعاون والمساواة. ويرتبط زوال الدولة، في التصور الماركسي، بتغيير الشروط المادية والتاريخية التي أفضت إلى ظهورها، وهو تحول يتجاوز تغيير شكل الحكم أو استبدال نظام سياسي بآخر، ليطال بنية المجتمع وعلاقاته الإنتاجية والطبقية.

وتحتل الظروف المادية والإنتاجية، مكانة مركزية في تفسير حركة المجتمع والتاريخ. فقد فرضت الحاجات الإنسانية تطوير وسائل العمل، وتنظيم الأنشطة الإنتاجية، وتقسيم المهام، وتدبير الملكية وتبادل المنتجات. ومع تطور هذه الأنشطة، نشأت أشكال متباينة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتبلورت مؤسسات تسهم في تنظيم الحياة المشتركة، ضمن شروط تاريخية تختلف من مجتمع إلى آخر. وعليه، لا تُفهم الدولة باعتبارها ظاهرة طبيعية سابقة على المجتمع، كما توحي بعض التصورات الفلسفية التي تنظر إلى الاجتماع السياسي انطلاقا من طبيعة الإنسان أو مقتضيات العقل، وإنما بوصفها مؤسسة تاريخية ارتبطت بتحولات البنية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتناقضات التي نشأت عن تطور الملكية وتقسيم المجتمع إلى طبقات.

ويتصل هذا التحليل بموقف ماركس من العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ونمط الإنتاج. فالتطور الذي تعرفه وسائل الإنتاج وقدرات البشر على العمل يفضي إلى تحولات في تنظيم الملكية وتوزيع الثروة والعلاقات القائمة بين الفئات الاجتماعية. وعندما تتفاقم

10 Engels, Friedrich, *L'Origine de la famille, de la propriété privée et de l'État*, trad. Jeanne Stern, Éditions sociales, Paris, 1983, pp. 281–286.

11 Engels, Friedrich, *L'Origine de la famille, de la propriété privée et de l'État,* Op, Cit, p. 286

التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة، تنشأ توترات اجتماعية قد تسهم في الانتقال من نمط إنتاج إلى آخر، وما يرافق ذلك من تغيرات في البنية الطبقية والمؤسسات السياسية. ولا يتحدد شكل الدولة بإرادة الأفراد وحدها، ولا يمكن تفسيره بمعزل عن الشروط المادية التي تؤطر حياتهم، وإنما يتصل بطبيعة المجتمع وبنمط الإنتاج الذي ينظم علاقاته الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السبيل، يورد ليو شتراوس وجوزيف كروبسي تصورا يبرز الترابط بين نمط الإنتاج والبنية الاجتماعية، من خلال القول: "افرض مجتمعًا مدنيا معينا، فإنك ستحصل على ظروف اجتماعية معينة لا تكون سوى التعبير الرسمي عن المجتمع المدني[12]. ويعزز هذا الموقف فكرة أن العلاقات الاقتصادية تمتد إلى تشكيل البنية الاجتماعية وتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، بما في ذلك المؤسسات السياسية والقانونية التي تتبلور داخل المجتمع. ويختزل ماركس جانبا من هذه العلاقة بين التطور التقني والبنية الاجتماعية في عبارته الشهيرة: "إن طاحونة اليد تعطيك مجتمعًا ومعه اللورد الإقطاعي، بينما تعطيك طاحونة البخار مجتمعًا ومعه الرأسمالي الصناعي"[13].

وتبرز هذه المقارنة أهمية وسائل الإنتاج في فهم التحولات التاريخية؛ فاختلاف الأدوات والتقنيات الإنتاجية يرتبط بتغير أشكال الملكية وتنظيم العمل والعلاقات الطبقية، وهو ما ينعكس بدوره على طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي. غير أن دلالة العبارة لا تقتصر على التأثير المباشر للأداة التقنية في شكل المجتمع، وإنما تندرج ضمن تصور أوسع يربط تطور القوى المنتجة بتحولات علاقات الإنتاج والبنية الطبقية.

ومنه، فإن الدولة، في المنظور الماركسي، لا تنفصل عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الذي تنشأ فيه. فطبيعة نمط الإنتاج، وشكل الملكية، وتوزيع وسائل الإنتاج، والتناقضات الطبقية، تمثل عناصر أساسية لفهم نشأة الدولة ووظائفها وتحولاتها. ويتيح هذا المنظور تجاوز التفسيرات التي ترد النظام السياسي إلى الإرادة الفردية أو المبادئ المجردة، نحو تحليل الشروط المادية التي تمنح المؤسسات السياسية أساسها التاريخي والاجتماعي. ويصبح فهم الدولة رهينا بفهم المجتمع الذي أفرزها، والعلاقات الاقتصادية والطبقية التي تسهم في تحديد بنيتها ومجال اشتغالها.

المحور الثاني: نقد ماركس للدولة الرأسمالية

1- الدولة الرأسمالية: نفي الإنسان واغترابه وضياع هويته

أفضى التطور الصناعي في ظل النظام الرأسمالي إلى ظهور نمط من التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ارتبط بتنامي الاستغلال والقهر واغتراب العامل عن عمله ومنتوجه وذاته الإنسانية. فقد أسهمت الرأسمالية في تشكيل وضع اجتماعي جديد، غدا فيه العامل خاضعا لمتطلبات الإنتاج الرأسمالي ومصالح الطبقة البرجوازية المهيمنة على وسائل الإنتاج. وضمن هذه العلاقة، اختُزل دور العامل في تقديم قوة عمله لخدمة تراكم رأس المال، حتى غدا، في كثير من الحالات، أشبه بأداة إنتاج تخضع لإيقاع الآلات ومتطلبات السوق. فالعامل لا يمتلك، في ظل هذه العلاقات، سوى قوة عمله التي يضطر إلى بيعها مقابل أجر، في حين يظل الرأسمالي متحكما في وسائل الإنتاج وتنظيم العمل ومآلات المنتوج. ويبلغ هذا الوضع ذروته عندما يفقد العامل استقلاليته في ممارسة نشاطه الإنتاجي، وتتراجع قدرته على التحكم في شروط عمله ونتائجه، فيغدو جزءا من منظومة إنتاجية تحدد له موقعه ووظيفته وفق مقتضيات الربح والتراكم الرأسمالي[14].

وقد ترتب على هذه الوضعية اختزال الإنسان العامل في وظيفته الإنتاجية، وتهميش أبعاده الوجدانية والإبداعية والاجتماعية. فبدلا من أن يمثل العمل مجالا لتحقيق القدرات الإنسانية وتطويرها، تحول إلى نشاط مفروض تحدد غاياته وشروطه قوى اقتصادية تتجاوز إرادة

12 المرجع نفسه، ص، 470.

13 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

14 محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية. دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 2010، ص، 200.

العامل الفردية. لذلك تتجلى إحدى صور الاغتراب التي حللها ما ركس، والمتمثلة في انفصال العامل عن منتوجه، إذ ينتج أشياء لا يمتلكها ولا يتحكم في مصيرها، كما يغترب عن نشاطه الإنتاجي ذاته، الذي يفقد معناه الإنساني ويتحول إلى وسيلة لتأمين شروط البقاء. ويمتد هذا الاغتراب إلى علاقة الإنسان بذاته وبالآخرين، حين تصبح العلاقات الاجتماعية محكومة بالمنافسة والمصلحة الاقتصادية، وتتراجع إمكانات التعاون الإنساني الحر. وفي ظل هذه الشروط، يتعرض العامل لخطر التحول إلى مجرد وحدة إنتاجية داخل منظومة صناعية واسعة، تتحدد قيمته فيها بمقدار ما يقدمه من عمل وما يحققه من مردودية.

ولا تقتصر آثار هذا النظام على علاقات الإنتاج داخل المصنع، وإنما تمتد إلى بنية المجتمع، ومؤسساته السياسية، والقانونية، والتربوية. فالأزمات المتكررة التي يعرفها النظام الرأسمالي، وما يصاحبها من تفاوت اجتماعي وتزايد للهشاشة الاقتصادية، تثير أسئلة حول حدود النمو الاقتصادي ومعاييره الإنسانية. كما أن توسع منطق السوق في مختلف مجالات الحياة يسهم في تحويل بعض العلاقات والقيم الإنسانية إلى سلع تخضع لمنطق العرض والطلب، وهو ما يفتح المجال أمام نقد سلعنة الإنسان وتراجع استقلاليته. ويذهب محمد بوجنال إلى أن الخطاب المرتبط بالديمقراطية والسوق قد يتعايش مع أشكال من الخضوع والمراقبة الذاتية وإعادة تشكيل السلوك، مستشهدا بما يلي: "باسم الديموقراطية يتجذر الاستسلام الإرادي والقمع والمراقبة الذاتيين والتوظيف الواعي والمقصود لمختلف المؤسسات القانونية والتربوية والتعليمية ونهب الموارد الطبيعية، لذلك، يمكننا القول: أنه كلما تقدم السوق الرأسمالي وديموقراطيته عن شكل جديد من الحرية كلما صاحب ذلك بشكل جديد من الاستسلام والخضوع والتشكيل والتضييع، أو قل أشكال جديدة من الاستيلاب على مستوى الوجود والحقوق حيث أن أي إصلاح للزيادة في النمو والتنمية هو إخفاء لخطوات إلى الوراء، حيث تقوم السوق والديموقراطية والرأسمالية بمس الحريات العامة وغزو الدول الضعيفة، وحماية الجشع الفاحش للأغنياء الذين دمروا المرافق والمؤسسات المالية"[15].

يطرح هذا النقد إشكالية العلاقة بين الديمقراطية الاقتصادية والسياسية، من جهة، واستمرار التفاوتات الاجتماعية وأشكال الهيمنة، من جهة أخرى. فالتوسع الاقتصادي لا يفضي بالضرورة إلى تحرر الإنسان، كما أن اتساع السوق لا يضمن، في حد ذاته، تعزيز الحريات الفعلية أو تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد تتحول بعض آليات السوق والمؤسسات إلى وسائل لإعادة إنتاج علاقات القوة القائمة، حين تظل الثروة والموارد الاقتصادية مركزة في أيدي فئات محدودة. ومن ثمّ، تقتضي مقاربة الدولة الرأسمالية التمييز بين المبادئ المعلنة للحرية والمساواة، والشروط المادية التي تتيح للأفراد ممارسة هذه المبادئ في حياتهم اليومية.

لقد أعادت الدولة الرأسمالية تشكيل وظيفة العمل وعلاقة الإنسان بنشاطه الإنتاجي؛ فبعد أن كان العمل مجالا لتجسيد القدرات الإنسانية والتفاعل الخلاق مع العالم، صار في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية، في حالات عديدة، وسيلة لتحقيق الربح وتراكم رأس المال. وأصبح العامل معرضا لأشكال متعددة من الاغتراب، تشمل علاقته بمنتوجه، ونشاطه الإنتاجي، وذاته، والآخرين. وتتراجع إمكانية إدراك العمل باعتباره نشاطا إنسانيا يتيح للذات التعبير عن قدراتها وتحقيق استقلالها، ويتحول العامل إلى عنصر داخل منظومة إنتاجية تقاس فيها قيمته بمردوديته الاقتصادية. ويعبر هذا الوضع عن أحد أوجه نقد ما ركس للرأسمالية، حيث تتعارض القدرة الإنتاجية التي يطورها الإنسان مع الشروط الاجتماعية التي تنظم استخدامها وتوزيع ثمارها.

وفي تحليله للتحولات التي أسهمت في صعود البرجوازية وتوسع النظام الرأسمالي، يبرز جون توشار دور هذه الطبقة في تطوير قوى الإنتاج وتجاوز الحدود الاقتصادية والجغرافية التي كانت تقيد النشاط التجاري. وفي هذا الصدد، يرد ما يلي: "إن البرجوازية [التي هي سمة الدولة الرأسمالية] في نظر ما ركس، هي الناتج والفاعل والمستفيد، من بعض التحولات الكبرى التي نتيجتها جميعا، أن تعيد إلى ما لا نهاية

15 انظر: محمد بوجنال، السياسة، السوق، الديموقراطية، منشورات إفريقيا الشرق، (د.ط)، 2012، ص، 9.

الحدود التي كانت توقف قوة الانسان الإنتاجية، مثل إزالة الأفق الجغرافي المحدود بفضل حركات الملاحة الكبيرة ونمو التجارة غير المحدود"[16].

ويشير هذا التحليل إلى الطابع التحويلي للرأسمالية، التي أسهمت في توسيع نطاق التجارة وتطوير وسائل الإنتاج وتجاوز القيود الجغرافية التي كانت تحد من حركة السلع ورؤوس الأموال. غير أن هذه الدينامية الإنتاجية، على الرغم من دورها في تطوير القدرات التقنية وتوسيع المبادلات، ظلت مرتبطة بعلاقات ملكية وتوزيع غير متكافئة. وهنا تتجلى المفارقة التي يثيرها النقد الماركسي: فالرأسمالية تطور القوى المنتجة وتوسع إمكانات الإنتاج، لكنها تجعل ثمار هذا التطور خاضعة لعلاقات اجتماعية تسمح بتركز الثروة واستمرار التفاوت الطبقي. لهذا، فإن الإشكال لا يتعلق بالإنتاج والتقدم التقني في حد ذاتهما، وإنما بطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تنظم الإنتاج وتحدد المستفيدين من نتائجه.

ويحتل نقد الاستغلال موقعا مركزيا في تحليل ماركس للدولة الرأسمالية، ويتجسد ذلك في نظرية فائض القيمة. فالعامل يبيع قوة عمله للرأسمالي مقابل أجر، في حين تنتج قوة العمل قيمة قد تتجاوز قيمة الأجر الذي يحصل عليه العامل. ويستحوذ الرأسمالي على هذا الفائض ضمن علاقات الملكية الرأسمالية، بما يتيح له إعادة استثمار جزء منه وتوسيع نطاق الإنتاج وتراكم رأس المال. وهكذا، لا يتحدد الاستغلال في انخفاض الأجور وحده، وإنما يرتبط أيضا بطبيعة العلاقة بين قيمة قوة العمل والقيمة التي ينتجها العامل خلال عملية الإنتاج. فالأجر يؤدي وظيفة تعويض العامل عن قوة عمله وفق شروط السوق، بينما تتيح ملكية وسائل الإنتاج للرأسمالي الاستحواذ على المنتوج وتنظيم عملية الإنتاج وتوجيهها لخدمة مصالحه الاقتصادية[17].

وتتعمق هذه التناقضات مع توسع استخدام الآلات واشتداد المنافسة بين الرأسماليين. فالسعي إلى رفع الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج يدفع المؤسسات إلى تطوير وسائل العمل وتوسيع حجم الإنتاج، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع قدرة المشروعات الصغيرة على المنافسة، وخروج بعضها من السوق أو اندماجها في مؤسسات أكبر. كما يمكن أن يسهم إحلال الآلات محل بعض أشكال العمل البشري في تقليص فرص الشغل في قطاعات معينة، أو في إعادة تشكيل المهارات المطلوبة داخل سوق العمل. وفي ظل اتساع عرض قوة العمل، قد تتعرض الأجور لضغوط إضافية، ويزداد شعور العمال بعدم الاستقرار والخوف من البطالة. يرتبط التقدم التقني، في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية، بتناقض بين إمكاناته في تخفيف الجهد البشري وتطوير الإنتاجية، وبين استخدامه أحيانا وسيلة لتعزيز المنافسة وتوسيع التراكم على حساب شروط العمل.

يتبين، انطلاقا من هذه العناصر، أن نقد ماركس للدولة الرأسمالية يتجاوز وصف الممارسات السياسية إلى تحليل الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي تسندها. فالاغتراب والاستغلال وتفاوت امتلاك وسائل الإنتاج ليست ظواهر منفصلة، وإنما ترتبط بعلاقات إنتاج تحدد مواقع الطبقات وتوزيع الثروة والسلطة داخل المجتمع. ومن ثمّة، فإن فهم الدولة الرأسمالية يقتضي تحليل العلاقة بين الملكية الخاصة ورأس المال والعمل، والكيفية التي تتفاعل بها المؤسسات السياسية والقانونية مع هذه العلاقات. ويظل السؤال الجوهري الذي يطرحه هذا النقد متعلقا بإمكان بناء تنظيم اجتماعي يجعل التطور الاقتصادي والتقني في خدمة التحرر الإنساني، ويتيح للإنسان استعادة قدرته على التحكم في عمله وشروط حياته وثمار نشاطه الإنتاجي.

تحالفت الطبقات الرأسمالية، في استغلالها للعمال، مع المؤسسات الدينية التي اندمجت بدورها في منظومة المصالح الرأسمالية. وقد أسهم هذا التحالف في توظيف الدين وسيلة لتعميق اغتراب الإنسان عن ذاته وعن وجوده الطبيعي والاجتماعي، من خلال توجيه وعيه نحو

16 جون توشار، تاريخ الأفكار السياسية، المجلد الثاني من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ترجمة ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والنشر، ط1 2010، ص، 836.

17 أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، ط5، القاهرة، 1995، ص، 111.

التعويض الروحي والعاطفي، وربطه بعالم آخر موعود بالفردوس، على حساب التفكير في علاقات القهر والاستغلال التي تطبع حياته اليومية. ويترتب على ذلك إضعاف الوعي بشروط الحياة الإنسانية الكريمة، التي يقتضي بلوغها التحرر من القيود وأشكال القهر والاستلاب والاغتراب [18]. وعلى هذا الأساس، أفرز التحالف الرأسمالي الديني منظومة من القيم والمعايير السياسية والإنتاجية التي تكرّس الخضوع وتعيد إنتاج علاقات التبعية، وهو ما يعبّر عنه باكونين بقوله: "لا مكان لعدالة أبدًا أمام عدالة الإله، ومثلما أنهم عبيد الإله، عليهم أن يكونوا كذلك عبيد الكنيسة وعبيد الدولة، طالما كانت الدولة مكرسة للكنيسة، هذا ما فهمته الديانة المسيحية أكثر من كل الديانات الأخرى الموجودة"[19].

يتخذ القهر، وفق هذا التصور، طابعًا مزدوجًا: قهرًا سياسيًا واقتصاديًا تمارسه الدولة الرأسمالية عبر إخضاع العمال لمتطلبات الإنتاج ومصالح الطبقة المسيطرة وامتيازاتها، وقهرًا دينيًا يسهم في تطبيع علاقات التبعية، حين يُدفع العامل إلى تقبّل وضعه الاجتماعي كما لو كان قدرًا ثابتًا، وإلى النظر إلى نفسه باعتباره خُلِق لخدمة أسياده. ويغدو الخطاب الديني، حين يخضع لمصالح القوى المهيمنة، أداة لإضفاء المشروعية على سلطة الطبقة البرجوازية المتحكمة في أجهزة الدولة ومؤسساتها. وتفضي هذه العلاقة إلى الانتقاص من قيمة العامل الإنسانية، من خلال الاستحواذ على نتاج عمله والانتفاع بجهده داخل علاقات إنتاج غير متكافئة. وفي نقده للدولة، يربط باكونين قيام السلطة السياسية بالحد من الحريات الفردية، فيقول: "فماذا تمثل الدولة [الرأسمالية]؟ إنها حصيلة نفي الحريات الفردية لجميع أعضائها، أو حصيلة التضحيات التي يقدمها أعضاؤها بتنازلهم عن قسم من حريتهم لصالح الخير المشترك (...). إذًا، تنتهي الحرية الفردية حيث تبدأ الدولة، والعكس صحيح"[20]. وتضعنا هذه الأطروحة أمام سؤال جوهري: **ما الأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها بناء الدولة الرأسمالية، وكيف تسهم هذه الأسس في إعادة إنتاج الهيمنة الطبقية؟**

2. البناء المؤسساتي للدولة الرأسمالية: الهيمنة الطبقية وآليات السيطرة

يرى كارل ماركس والفكر الماركسي أن الدولة الرأسمالية، في إطار النظام البرجوازي، ترتبط بعلاقات الاستغلال والاضطهاد التي تطبع المجتمع الرأسمالي. فالدولة، تمثل تنظيمًا سياسيًا تتداخل وظائفه مع نفوذ الطبقة البرجوازية وسيطرتها على الاقتصاد، وتؤدي دورًا أساسًا في حماية مصالحها وامتيازاتها وملكيتها الخاصة، ولا سيَّما ملكية وسائل الإنتاج. وتغدو الدولة الديمقراطية البرجوازية جهازًا مؤسساتيًا يسهم في تثبيت الهيمنة الطبقية وإعادة إنتاج شروط استمرارها، من خلال تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية على نحو يضمن استمرار سيطرة رأس المال على قوة العمل وتوجيه الإنتاج نحو تحقيق الربح.

وتتخذ هذه الهيمنة أشكالًا متعددة، تتداخل فيها السلطة السياسية مع المصالح الاقتصادية والآليات الأيديولوجية. لذلك، يشير جون توشار، في عرضه للتصور الماركسي للبنية الطبقية للمجتمع الرأسمالي، إلى أن "في حقبة الاقتصاد الرأسمالي لم يعد يبقى غير طبقتين حقيقيتين: البرجوازية والبروليتاريا. حقًا، تبقى فئات اجتماعية آخرى مثل: طبقة النبلاء الاقطاعية، والطبقة الفلاحية، والطبقات الوسطى والحرفيين، وطبقة ما تحت البروليتاريا"[21].

يتأسس البناء المؤسساتي للدولة الرأسمالية على تنظيم الإنتاج والتحكم في تقسيم العمل الاجتماعي، وهو ما يجعل تحليلها مرتبطًا بمجموعة من المفاهيم السياسية والاقتصادية، من قبيل الهيمنة والصراع الطبقي والاستغلال وعلاقات الإنتاج وقوى الإنتاج ونمط الإنتاج. وتكمن إحدى الإشكالات الأساس في أن التفاوت في القوة الاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات يؤثر في تحديد شروط العمل وتوزيع

18 محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص، 203.

19 ميخائيل باكونين، الإله والدولة، تعريب، جلال المخ، دار المعارف للطباعة والنشر، (د.ت)، تونس، ص، 34.

20 ميخائيل باكونين، الأعمال الكاملة، دار الفكر اللبناني، (د.ط)، بيروت، 2000، ص، 236

21 جون توشار، تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سابق، ص، 835.

موارده ومكاسبه، بما ينسجم مع مصالح الطبقة المهيمنة. وبالجملة، تتجاوز وظائف الدولة مجرد تدبير الشؤون العامة، لتشمل تنظيم العلاقات الاجتماعية ضمن بنية تحكمها متطلبات الإنتاج الرأسمالي وإعادة إنتاج شروط تراكم رأس المال. كما تمتد آليات الهيمنة إلى مجال الوعي، حيث تتداخل المؤسسات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية في تشكيل تصورات الأفراد وتوجيه سلوكهم، بما يعزز اندماجهم في علاقات الإنتاج القائمة.

وتتخذ الدولة الرأسمالية، تبعًا للتحولات التاريخية، أشكالًا مختلفة، من الدولة الليبرالية التي تؤكد حرية السوق، إلى الدولة التدخلية التي تضطلع بأدوار اقتصادية واجتماعية أوسع، مع استمرار التوتر بين مقتضيات التراكم الرأسمالي ومطالب العدالة الاجتماعية. ويتيح تحليل نيكوس بولانتزاس للدولة فهم العلاقة المركبة بين البنية الطبقية والمؤسسات السياسية، مع مراعاة استقلالية الدولة النسبية وآليات اشتغالها داخل التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية [22].

ومن المفارقات التي يثيرها تحليل الدولة الرأسمالية أن الطبقة العاملة تمثل قطاعًا واسعًا من المجتمع، في حين تتركز الثروة ووسائل الإنتاج في أيدي فئة محدودة نسبيًا. ومع ذلك، لا تتحول الغلبة العددية للعمال، في حد ذاتها، إلى نفوذ اقتصادي وسياسي يعادل نفوذ الطبقة البرجوازية؛ فامتلاك وسائل الإنتاج يمنح هذه الأخيرة قدرة كبيرة على التأثير في القرارات الاقتصادية والاجتماعية، كما يتيح لها ممارسة أشكال متعددة من التأثير في مؤسسات الدولة وتوجهاتها. وتتجلى هذه القدرة من خلال آليات متداخلة، تشمل النفوذ الاقتصادي، والتأثير الأيديولوجي، والمشاركة في توجيه السياسات العامة.

ويمكن، انطلاقًا من ذلك، تحديد ثلاثة أبعاد مترابطة في تحليل الدولة الرأسمالية: **البعد الاقتصادي**، الذي يشكل قاعدة تراكم الثروة وتنظيم الإنتاج؛ و**البعد السياسي**، الذي يتولى تدبير السلطة وصياغة القرارات والمؤسسات؛ و**البعد الأيديولوجي**، الذي يسهم في تشكيل الوعي الاجتماعي وإضفاء المشروعية على النظام القائم. ولا تعمل هذه الأبعاد بصورة منفصلة، وإنما تتفاعل ضمن شبكة من العلاقات التي تساعد على استمرار الهيمنة الطبقية وإعادة إنتاجها.

توظّف الدولة الرأسمالية آليات القهر والسيطرة في تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن استمرار نفوذ الطبقة المهيمنة وتوسيع مصالحها. وتتحمل الشعوب الخاضعة لعلاقات الاستغلال تبعات هذه الهيمنة، فتتنامى داخلها تطلعات التحرر من أشكال الظلم والتبعية التي تفرضها الرأسمالية. وقد دفع هذا الوضع المجتمعات الواقعة تحت نفوذ القوى الرأسمالية إلى البحث عن سبل فعالة لمقاومة الاستبداد وتحقيق شروط الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي. وترتبط إحدى الإشكالات الجوهرية للتطور الاجتماعي بطبيعة الفعلين السياسي والاقتصادي للدولة الرأسمالية، حين ينتظمان ضمن علاقات قائمة على الاضطهاد وإعادة إنتاج التفاوت الطبقي، الأمر الذي يجعل مسألة التحرر الإنساني متصلة بإعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها السلطة وتوزيع الثروة ووسائل الإنتاج[23].

تتجلى الرأسمالية، وفق المنظور النقدي الماركسي، في علاقات الاستغلال والقهر والاغتراب التي تنتجها داخل المجتمعات، وفي امتداد نفوذها إلى المجال العالمي عبر التوسع الإمبريالي. فقد تركزت القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي عدد محدود من الدول الرأسمالية التي بسطت نفوذها على مناطق واسعة من العالم، مستفيدة من تفوقها الاقتصادي والسياسي والعسكري. وعلى المستوى الداخلي، تتجسد الهيمنة في إخضاع علاقات الإنتاج لمصالح الطبقة البرجوازية، بينما تتخذ على المستوى الخارجي صورة إخضاع الشعوب الأخرى، والتحكم في مواردها وإمكاناتها التنموية.

22 نيكوس بولانتزاس، *نظرية الدولة*، ترجمة ميشيل كيلو، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، د.ت، ص 123 (بتصرف).
23 إيفانا سييف، أسس المعارف الفلسفية، مرجع سابق، ص، 283.

وبذلك، تجاوزت التناقضات المرتبطة بالرأسمالية حدود الدولة القومية، لتغدو جزءًا من علاقات دولية غير متكافئة، تتداخل فيها المصالح الاقتصادية مع أشكال السيطرة السياسية والتوسع الإمبريالي. وفي هذا السياق، يرد في المرجع الذي تستند إليه الدراسة: "الرأسمالية سهلت في مرحلتها الأولى عملية تحرر الشعوب من النير الاقطاعي، ومن قبضة الكنيسة، أصبحت بدخولها المرحلة الامبريالية القامع الشرس لحرية الأمم والشعوب، وتغير جوهر القضية والقومية، واتسع مداها كثيرًا، فتحولت إلى قضية داخلية في الدولة إلى مشكلة عالمية، تؤثر على مصائر ملايين من الشعوب على نطاق العالم بأسره"[24].

خاتمة:

نخلص من خلال هذه الدراسة إلى أن نقد كارل ماركس للدولة الرأسمالية يتجاوز مساءلة البناء السياسي والمؤسساتي للدولة، ليطال الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج علاقات الاستغلال والهيمنة والاغتراب. فالدولة، وفق المقاربة الماركسية، ترتبط في نشأتها وتطورها بطبيعة التنظيم الاقتصادي للمجتمع، وبالعلاقات القائمة بين الطبقات الاجتماعية، الأمر الذي يجعل فهم وظائفها السياسية رهينًا بتحليل شروط الإنتاج والملكية وتوزيع الثروة. وتكتسب المادية التاريخية أهميتها في تفسير التحولات الاجتماعية والسياسية، والكشف عن التناقضات التي تحكم الأنظمة الاقتصادية، فيما يتيح مفهوم الصراع الطبقي فهم أشكال التفاوت والتدافع حول السلطة والثروة، واستيعاب إمكانات التغيير التاريخي.

وتتجلى أهمية الفلسفة الماركسية في قدرتها على الربط بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع، وعلى مساءلة المؤسسات التي تقدم نفسها بكونها محايدة، بينما قد تسهم ممارساتها في حماية مصالح الفئات المهيمنة وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية. كما يمنح نقد الاغتراب وفائض القيمة أدوات نظرية لتحليل أوضاع العامل داخل علاقات الإنتاج الرأسمالية، حيث تتراجع قيمة العمل الإنساني أمام منطق الربح وتراكم الثروة. غير أن استثمار هذا الإرث الفلسفي يقتضي التعامل معه بوصفه مشروعا نقديا قابلا للمراجعة والتطوير، مع التمييز بين الأسس النظرية للفكر الماركسي والتجارب السياسية التي انتسبت إليه، وما عرفته بعض هذه التجارب من تناقضات وإخفاقات. فقيمة الفلسفة الماركسية تتحدد بقدرتها على تفسير الواقع وتحليل تحولاته، وبمدى إسهامها في بناء وعي نقدي يرفض تحويل الإنسان إلى مجرد وسيلة للإنتاج أو أداة لخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية.

وتزداد أهمية هذه الفلسفة حين ننتقل إلى العالم العربي، الذي تواجه مجتمعاته تحديات متشابكة ترتبط بالتفاوت الاجتماعي، والبطالة، والهشاشة الاقتصادية، واتساع الفوارق بين الفئات والجهات، فضلًا عن إشكالات الاستبداد السياسي وضعف المشاركة الديمقراطية في عدد من البلدان. وتطرح هذه الأوضاع ضرورة إعادة التفكير في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والثروة، وبين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا السبيل، يمكن للفكر الماركسي أن يسهم في تحليل البنى الاقتصادية التي تعيد إنتاج الفقر والتهميش، ودراسة العلاقة بين المصالح الطبقية وصناعة القرار السياسي، ومساءلة السياسات العمومية التي تجعل النمو الاقتصادي غاية مستقلة عن حاجات الإنسان وحقوقه الأساسية. كما يتيح مفهوم الأيديولوجيا فحص الخطابات التي تبرر التفاوتات الاجتماعية أو تقدمها باعتبارها نتائج طبيعية لاختلاف القدرات الفردية، متجاهلة أثر الشروط التاريخية والاجتماعية في توزيع الفرص والثروات.

ولا تنحصر رهانات استعادة الفكر الماركسي في المجال الاقتصادي، وإنما تمتد إلى بناء تصور للتحرر الإنساني يجمع بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. فالديمقراطية، من منظور نقدي، تظل محدودة الأثر حين تنفصل الحقوق السياسية عن الشروط الاجتماعية والمادية التي تسمح للأفراد بممارستها فعليا. كما أن إقرار المساواة القانونية لا يكفي وحده لتجاوز التفاوتات التي تنتجها

24 المرجع نفسه، ص، 284.

علاقات الملكية والعمل وتوزيع الثروة. وتبرز أهمية التفكير في شروط قيام دولة تضمن الحقوق والحريات، وتخضع السلطة للمساءلة، وتعمل على الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتمنح المواطنين إمكانات فعلية للمشاركة في تدبير الشأن العام. ويستدعي هذا الرهان وصل النقد الاقتصادي بالنقد السياسي، حتى يغدو التحرر الإنساني مشروعا متكاملًا يتجاوز الاختزال الاقتصادي من جهة، ويتجنب فصل الحرية عن شروطها المادية من جهة أخرى.

ويقتضي استثمار الفلسفة الماركسية في العالم العربي أيضًا تجديد أدواتها التحليلية في ضوء الخصوصيات التاريخية والاجتماعية للبلدان العربية، بدل نقل نماذج تفسيرية جاهزة أو إسقاط تصورات نشأت في سياقات مغايرة على واقع مختلف. ففهم التشكيلات الاجتماعية العربية يستلزم دراسة تداخل علاقات الإنتاج الرأسمالية مع البنى التقليدية، وتحليل أثر التبعية الاقتصادية والتحولات العالمية في استقلال القرار الوطني، فضلًا عن مساءلة العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية والفاعلين الاقتصاديين. كما يفرض الانفتاح على إسهامات الفكر العربي النقدي، واستحضار قضايا الديمقراطية والحريات الفردية وحقوق المرأة والعدالة المجالية، بما يسمح بتطوير قراءة ماركسية تستجيب لأسئلة الحاضر، وتستوعب تعدد أشكال الهيمنة والاستغلال. وتظل هذه المهمة مرتبطة بإعمال النقد الذاتي، وتجنب تحويل الماركسية إلى منظومة مغلقة أو عقيدة تفسر جميع الظواهر من خلال عامل واحد.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، تظل الفلسفة الماركسية رافدًا أساسًا من روافد التفكير النقدي في العالم العربي، لما توفره من مفاهيم وأدوات لتحليل علاقات السلطة والثروة، وفهم التناقضات الاجتماعية، واستكشاف إمكانات التغيير. غير أن راهنيتها لا تستمد من استعادة شعارات الثورة أو استحضار نماذج تاريخية جاهزة، وإنما من قدرتها على تجديد أسئلتها ومناهجها، وربط التحليل النظري بمشكلات الإنسان العربي الملموسة. فالمطلوب هو تحويل النقد الفلسفي إلى ممارسة معرفية تساعد على فهم أسباب التهميش والاستغلال، وتدعم بناء وعي اجتماعي يربط الحقوق السياسية بالشروط الاقتصادية والاجتماعية لممارستها.

تتحدد الغاية الإنسانية لنقد ماركس للدولة الرأسمالية في مساءلة كل بنية سياسية أو اقتصادية تجعل الإنسان خاضعًا لقوى تتحكم في شروط وجوده، وتحول عمله إلى مصدر لإثراء الآخرين على حساب حريته وكرامته. ويظل التحدي المطروح أمام الفكر العربي المعاصر هو الإفادة من هذا الإرث النقدي في بناء أفق للتحرر يجمع بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وبين استقلال الإنسان وقدرته على المشاركة في تقرير مصيره. فالتحرر الإنساني لا يتحقق بمجرد تغيير الخطابات أو استبدال المؤسسات، بل يتطلب إعادة النظر في الشروط المادية والاجتماعية التي تحدد إمكانات الحرية والمساواة، والعمل على بناء مجتمع تتسع فيه فرص العيش الكريم، وتصان فيه كرامة الإنسان، وتصبح فيه الثروة وسيلة لخدمة الحياة الإنسانية المشتركة، لا أداة لإعادة إنتاج الهيمنة والتفاوت.

مصادر ومراجع الدراسة:

- أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية، من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، الطبعة الخامسة، القاهرة، 1995.
- إيفانا سييف، أسس المعارف الفلسفية، ترجمة، دار التقدم، موسكو، (د.ط)، 1979.
- جون توشار، تاريخ الأفكار السياسية، المجلد الثاني من عصر النهضة إلى عصر الأنوار، ترجمة ناجي الدراوشة، دار التكوين للتأليف والنشر، الطبعة الأولى 2010.
- روزنتال ويودين، الموسوعة الفلسفية، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، 1981.
- كارل ماركس وفريديريك انجلز، الأيديولوجيا الألمانية، ترجمة، جورج طرابيشي، دار دمشق للطباعة والنشر، ط2، 1966.
- كارل ماركس، بؤس الفلسفة، ترجمة، أندريه يازجي، دار اليقظة العربية، ودار مكتبة الحياة، (د.ط) بيروت، لبنان.
- ليو شتراوس، وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، الجزء الثاني، من جون لوك على مارتن هايدغر، ترجمة محمود سيد أحمد، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى،2005 القاهرة.
- محمد بوجنال، السياسة، السوق، الديموقراطية، منشورات إفريقيا الشرق، (د.ط)، 2012.
- محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية. دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 2010.
- ميخائيل باكونين، الأعمال الكاملة، عن كتاب الوافي في الفلسفة، دار الفكر اللبناني، دون طبعة، بيروت، 2000.
- ميخائيل باكونين، الإله والدولة، تعريب، جلال المخ، دار المعارف للطباعة والنشر، (د.ت)، تونس.
- نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة مشيل كيلو، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، دون تاريخ.
- هيغل، أصول فلسفة الحق، ترجمة، إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، (د.ط)، القاهرة.
- Engels, Friedrich, *L'Origine de la famille, de la propriété privée et de l'État*, trad. de Jeanne Stern, Paris, Éditions sociales, 1983.